بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٣٤٩
بتاريخ:	٢٠١٨/٣/١٢

ملف رقم: ٧٤١/٢/٣٧

السيد الأستاذ/ وزير الطيران المدنى

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٣٦٣٥) المؤرخ ٢٠١٧/٤/٦ بشأن طلب إعادة عرض الموضوع الخاص بمدى أحقية مصلحة الضرائب المصرية فى مطالبة شركة مصر للطيران للسياحة (الكرنك) والأسواق الحرة التابعة للشركة القابضة للطيران برسم تنمية مبيعات الأسواق التى تعمل بنظام المناطق الحرة.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن انتهت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٦ – ملف رقم (٧٤١/٢/٣٧) – إلى التزام الشركة المعروضة حالتها بتحصيل رسم التنمية المفروض بالبند (١٢) من المادة (١) من القانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٦، وتوريده إلى مصلحة الضرائب المصرية طبقا للإجراءات وخلال المواعيد المقررة فى هذا الشأن، وذلك على التفصيل المبين بالأسباب، وبعرض الموضوع على الجمعية العامة العادية للشركة المذكورة بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٣ طلبت إعادة النظر فيما خلصت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذا الشأن.

وقد ورد بطلب إعادة العرض أن الموضوع محل طلب الرأى المطروح أقيمت بشأنه الدعوى رقم (١٢٢٦) لسنة ٢٠١٤ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية، ومازالت متداولة أمام المحكمة، وإزاء ما تقدم طلبتم إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٨ من فبراير عام ٢٠١٨م، الموافق ١٢ من جمادى الآخرة عام ١٤٣٩هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملاءمة التصدى لموضوعٍ ما بإبداء الرأى فيه متى كان مطروحًا على القضاء.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الموضوع الماثل أقيمت بشأنه الدعوى رقم (١٢٢٦) لسنة ٢٠١٤ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية (الدائرة ١٧ ضرائب)، وتم الطعن على الحكم الصادر فى هذه الدعوى بالاستئناف، ومازال الطعن منظورًا أمام المحكمة، ومن ثم يغدو من غير الملائم – والحال كذلك – إبداء الرأى القانونى فى الموضوع الماثل، لتعلقه بنزاع ما زال مطروحًا على القضاء.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى فى الموضوع الماثل، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ١٢ / ٣ / ٢٠١٨

رئيس
المكتب الفني

المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة